

تأني في الجميع والقيسطة في كل واحد من هذه المصنفات من جهة العرفه قبل الدخول وسقط  
 ثمة من الكبره فان كان غير مدخولها سقط الما في الآفة اقول في الصفة لفظا لفرقة وغيره الصغير  
 من جهة وجهه على الكبره ويحتمل سطر سدس من الصغير وتعم الكبره ثمة وسقط لفظ الكبره  
 تعم الصغير سمة ان كان قبل الدخول وغيره اشكال **خاتمة** لا فرق بين الصغيرة والاشهاد  
 فلا بد من الاصل وهو الاشهاد والشاهدان ان ولا يقبل الا فرام به الاشهادان ويصغر قبل التخصيل  
 فلا يصح التسمية به مطلقا ويصح في الاقوال ويحتمل الشاهدان مع شرط ان لا يكونا اثنين وانما  
 الصغيرة والاشهاد الذي لا يكون كثر في الدلالة غير الاول وانما يشاهدان صفة لا يفي وحركه في  
 الرفع وحركه الحلق ثم يشهد على القطع بانها رضاعا معها فان يتصل على الاضلاع فلهذا  
 والعدو والفرقة ليس يدرك حصول البن للفرقة ولا يدرك ما به الفرقة بل يقبل ما به قد التزم  
 وحده يحركه وقيل سمة اتمها ووجهها قائم الرفع ووجهه سواء ادعى الرفع او الوجه والوجه  
 ام الوجه وبها اتم الرفع ومنه سميت لم يتصل بها افة على المولد وتثبت الرضعة ان  
 بعضها رضاعا قد لا يقبل الوصية مع ثلثها والاشهاد للفرقة والاشهادان  
 ارضعته فلا فرق بين القول بالرفع اجرة والمواد في عهد العقد احته من الرضاع اتمته وان  
 فان صدقة قبل الدخول بطل العقد ولا منه وقيل سمة وان كان بعد الدخول في المسمى مع الجعل  
 ولا يتعم العلم بالفرقة ويحتمل مع الجعل من الشرطان كونه قبل الدخول لا يثبت حكم عليه بالفرقة  
 الضدق ووجه الجميع وجدان الجع وكلما ادعت هي محتمل ان كان في الضدق العقد الجعل  
 به حاله العقد بوجه العلم بغير الضدق فانها الرفع وقيل الفرقة وقيل المصمم الدخول وجعلها  
 والا فلا فرق بينها اضع الفرقة وليس لها المطالبة بالستر قبل الدخول او بعد ويحتمل مطالبته  
 المتولد للدخول وفيما حلافة على الجع فان بكل فسطح الضدق بالفرقة والجع من الدخول لا قبله  
 ولا يملكه وان قد شرط الرفع اوله فان كان قد دفع الضدق في الجعل مطالبته به ولا يمكن  
 المطالبة بكل العقد بانها والفرقة لغيرها مطالبته بحقوق الرفع اشكال في الفقه ولو صح

بعد اقراء بالرضاع عنه تعدا لوقته لم يقبل جرمه فيه وان ادعى النكاح ولو اعترف بالعدا للرضاع  
 به بطل العقد عليها وكذا المأه سواء صدقة الاخر ولا يورث من المتوفى عنها الفل من جرمه ولو اقر بضاع  
 من قبله حكم قبل العقد وبعد **الفصل الثاني** في المصاهرة كل من وطئ بالعدا الصغير الذي لم يقطع  
 المالك حرم عليه الموطوع وانعت فيها وان ثمة سواء تصدق له او تصدق له او اقر وان  
 لم يقر في حرمها سواء باخذت الرجة حراما وكذا بدلتها او نكحها الا ان تزوج الرجة قبله  
 ادخل الرجة والحاله عليها وان كرهت المدخول لغيرها وجعل بين الرجة وبينها ما لا يقطع  
 والفرق ان المصاهرة العقدان فلهذا بالفرقة مع الاستبراء النكاح المسمى على غير المالك والقيل  
 فلا يدخلها في حرم على الاضلاع وانما شرطه خاصة فيما يملكه دون المظنة او العيسة وابنتها  
 واجتها والاقربى الكراهة ولا خلاف في اشتماء الحرم بما يحل لتغير المالك نظر الرجة وليس الرضا اما العقد  
 المبرم على الرجة فانه يحرم ام الرجة وانما يحرمها سواء على الرجة وعلى غيرها من الرجة مطلقا  
 من طرفه او عدمه مطلقا نظر العقد عليه الفرض عن الرجة الصغيرة ففي قول المذاهب الاجماع  
 اذ يباح مع البلوغ نظر بغير العقد عليها على الرضا قد وانته وانزل ولا يجوز تزوج  
 على المدة عينيا او حراما فارقا انها قبل الدخول حلاله العقد على البت وكذا اخذ الرجة وبها  
 واجتها الا ان في العدة والحاله في حرمه كل من لا يورثه ولا يورثه وانما الرضا على الرضا  
 بالكل ولا يحرم المصاهرة على الرضا وحدها مكره الاخر بفرق او يتبينه ففي الحرم نظر وليس  
 لاحد ان يطأ مكره الاخر لا يقصد او مكره واباحه والفرقة مع الضدق وهو على الرضا  
 الابن تزوجته الرضا وفلكه الموطوع بفرق اقصدته فالاشهاد انه لا يورثه ولا يدخل في الرضا  
 لم يملكه ولا يورثه من اشياء النعمة ولو حمل مكره الا بوطئ الرضا منه عمو وقلة على الرضا  
 فانصت مع الرضا ولو حمل مكره الا بوطئ الرضا مع النعمة ولو حمل ما ينصت  
 على الابن ولا قيمه ومع الرضا اعتوى وعلى الرضا والابن من الرضا وعلى الرضا الاخر  
 النعمة فان حرمها فاقوا وها الرضا وحرم عليه مهر آخره والاول الرضا في ذلك كالتب